Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

العمالة الوافدة في ليبيا
مقايضة بين النمو الاقتصادي والاستقرار المجتمعي

نادية عبد الله فرعون
عضو هيئة التدريس – قسم علم الاجتماع – كلية التربية العجيلات – جامعة الزاوية

Innocence in Libya: A trade-off between economic growth and the necessity of society

Nadia Abdullah Pharaoh
Faculty Member – Department of Sociology – Faculty of Education, Al-Ajilat
University of Zawiya
N.flroun@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2025/11/11 –تاريخ المراجعة: 2025/12/1– تاريخ القبول: 2025/12/26– تاريخ للنشر:29/1/ 2026

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير العمالة الوافدة على الاقتصاد والمجتمع في ليبيا، من خلال فحص مدى تأثير هذه العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى العلاقات المجتمعية تناولت الدراسة كذلك دور العمالة الوافدة في تحسين بعض جوانب الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تأثيراتها على سوق العمل الليبي كما تم دراسة التحديات والمخاوف المجتمعية الناتجة عن تزايد العمالة الوافدة في ليبيا، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالبطالة بين الليبيين والضغط على الخدمات العامة تم استعراض الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية لفهم دور العمالة الوافدة في تعزيز أو تقليص الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد .

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

––العمالة الوافدة تُعتبر محركًا أساسيًا في بعض القطاعات الاقتصادية في ليبيا، حيث ساهمت بشكل كبير في دعم الإنتاجية في مجالات مثل البناء، والزراعة، والخدمات.

–– تسهم العمالة الوافدة في تلبية احتياجات السوق الليبي من اليد العاملة في العديد من المجالات التي يعاني فيها السوق المحلي من نقص في الأيدي العاملة.

–– تزايد العمالة الوافدة يثير مخاوف اجتماعية واقتصادية، حيث يشكو بعض الليبيين من تأثيرها على سوق العمل المحلي، مما يساهم في تفشي البطالة، خاصة بين الشباب.

–– تؤدي العمالة الوافدة إلى ضغوط على الخدمات العامة والبنية التحتية، بما في ذلك الصحة والتعليم، نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد السكان.

––على الحكومة والمؤسسات الاجتماعية تبني سياسات أكثر توازنًا لتنظيم العمالة الوافدة وضمان استفادة البلاد من هذه العمالة دون أن تؤثر سلبًا على المواطنين الليبيين.

الكلمات المفتاحية:

- العمالة الوافدة –ليبيا–الضرورة الاقتصادية– المخاوف المجتمعية.

Abstract:

The study aimed to analyze the impact of migrant labor on the economy and society in Libya, by examining the extent of its impact on various economic sectors and community relations The study also addressed the role of migrant labor in improving some aspects of the national economy, in addition to its impact on the Libyan labor market The societal challenges and concerns resulting from the increasing migrant labor in Libya were also examined, including issues related to unemployment among Libyans and the pressure on public services The economic and social literature was reviewed to understand the role of migrant labor in enhancing or diminishing economic and social stability in the country

Keywords:

Migrant workers – Libya – economic necessity – societal concerns

المقدمة:

تُعتبر ليبيا من الدول التي شهدت على مر العقود تدفقات مستمرة للعمالة الوافدة، خاصة من الدول الإفريقية والعربية المجاورة، نتيجة عدة عوامل منها الموقع الجغرافي، والحاجة المتزايدة للأيدي العاملة، وضعف الكثافة السكانية مقارنة باتساع الرقعة الجغرافية ومع تعاقب الأزمات السياسية والاقتصادية، أصبحت العمالة الوافدة أحد المكونات البارزة في سوق العمل الليبي، ما جعلها محط نقاش متواصل بين من يراها ضرورة اقتصادية ومن يعتبرها مصدرًا للمخاوف الاجتماعية والثقافية في ظل النقص الكبير في العمالة المحلية، خاصة في بعض المهن الشاقة أو التي لا تلقى إقبالًا من المواطنين، وجدت ليبيا نفسها تعتمد بشكل كبير على هذه الفئة لتشغيل قطاعات حيوية مثل البناء، الزراعة، التنظيف، وحتى بعض الخدمات الطبية والمهنية هذه الحاجة لم تأتِ من فراغ، بل تعكس واقعًا اقتصاديًا واجتماعيًا يفرض نفسه بقوة، حيث يفضل العديد من المواطنين العمل في الوظائف الحكومية أو الإدارية، مما يترك فراغًا في قطاعات أخرى تُعدّ ضرورية لدورة الحياة اليومية ومع تزايد أعداد العمالة الأجنبية، بدأت المخاوف المجتمعية تطفو على السطح، خاصة في ظل ضعف الرقابة، وغياب السياسات المنظمة لهذا الملف، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الليبي هناك من يرى أن استمرار تدفق العمالة الوافدة بشكل غير منظم قد يُسهم في تغيير بعض ملامح الهوية الثقافية، ويفتح المجال لانتشار بعض المظاهر السلبية مثل الجريمة، أو التنافس غير المتكافئ في سوق العمل، خصوصًا في ظل وجود عمالة تقبل بأجور زهيدة وظروف عمل صعبة، مما يضغط على فرص العمل المتاحة للمواطنين كما أن الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة، ساهمت في زيادة تعقيد هذا الملف، حيث أصبح من الصعب وضع سياسات هجرة واضحة أو تنظيم دخول وخروج العمالة بشكل يضمن التوازن بين الحاجة الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ولعل غياب قاعدة بيانات دقيقة للعمالة الأجنبية، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، زاد من تفاقم المشكلة وترك أثرًا واضحًا في المجتمع الليبي، سواء على مستوى الأمان أو على مستوى الخدمات العامة في هذا السياق، تأتي أهمية هذا الموضوع، حيث لا يمكن إنكار الدور الكبير الذي تلعبه العمالة الوافدة في دعم الاقتصاد الليبي، لكن في الوقت ذاته، من الضروري الوقوف على التحديات المرتبطة بها، ومحاولة فهم أبعادها وتأثيراتها، سواء من الجانب الاقتصادي أو المجتمعي، من أجل الوصول إلى حلول توازن بين المصلحة الوطنية والانفتاح على سوق العمل الإقليمي والدولي

أولًا: مشكلة الدراسة

تُعد العمالة الوافدة عنصرًا أساسيًا في سوق العمل الليبي، حيث تسهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني، خاصة في القطاعات التي تعاني من نقص في الكوادر المحلية مثل البناء، الزراعة، والخدمات ومع ذلك، فإن الاعتماد المتزايد على هذه العمالة يطرح العديد من الإشكاليات التي تؤثر على التوازن المجتمعي والاستقرار الاقتصادي في البلاد على الرغم من أهمية وجود العمالة الوافدة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، إلا أن هناك فجوة واضحة في الدراسات التي تتناول تأثير هذه العمالة من منظور شامل، يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذه الفجوة تجعل من الصعب تقييم الآثار المترتبة على استمرار تدفق العمالة الأجنبية، خصوصًا في ظل غياب سياسات واضحة لتنظيم وجودها تواجه الدولة الليبية عدة تحديات في هذا الملف، من بينها ضعف الرقابة على سوق العمل، انتشار العمالة غير النظامية، ارتفاع نسب البطالة بين الشباب الليبي، وزيادة المخاوف من التأثيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتزايد عدد الوافدين كما يُعد غياب التشريعات الفعّالة، وتداخل الصلاحيات بين الجهات المسؤولة، من أبرز المعوقات التي تعيق إيجاد حلول متوازنة تُراعي المصلحة الوطنية من جهة، والبعد الإنساني والاقتصادي من جهة أخر تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع العمالة الوافدة في ليبيا، وتحديد أبعاد المشكلة من خلال استعراض الأسباب والدوافع وراء الاعتماد المتزايد عليها، وتسليط الضوء على آثارها الإيجابية والسلبية في المجتمع الليبي كما تسعى إلى استكشاف مدى فاعلية السياسات الحالية، ومدى الحاجة إلى إعادة صياغة الاستراتيجيات المتعلقة بتنظيم العمالة الوافدة، بما يضمن تحقيق التوازن بين الضرورة الاقتصادية وحماية النسيج الاجتماعي من خلال هذه الدراسة، سيتم تقديم توصيات عملية لصناع القرار، تُسهم في تطوير إطار وطني لتنظيم العمالة الأجنبية، يراعي مصلحة الدولة، ويحافظ على استقرار المجتمع، ويضمن في ذات الوقت استدامة القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على هذه الفئة.

ثانيًا – أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

الأهمية النظرية:

1 –تُقدم الدراسة فهمًا عميقًا لتأثير العمالة الوافدة على الاقتصاد والمجتمع الليبي، مما يساعد في بناء قاعدة معرفية حول هذا الموضوع المتجدد.

2 –تُوجّه الباحث نحو الأسس والنظريات الاقتصادية والاجتماعية التي تدعم تحليل العلاقة بين العمالة الأجنبية والاستقرار المجتمعي، مما يسهم في تفسير هذه الظاهرة بشكل أكاديمي وواقعي.

3 –تُساعد الدراسة في تحليل العوامل المؤثرة على تزايد العمالة الوافدة، مثل غياب التنظيم القانوني، أو ضعف الرقابة على سوق العمل، مما يساعد في تحديد التحديات والفرص الممكنة لتحسين إدارة هذا الملف.

الأهمية التطبيقية:

1 –توفر الدراسة بيانات ومعلومات حقيقية حول واقع العمالة الوافدة في ليبيا، مما يساهم في تقديم تقييم دقيق للوضع الحالي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

2 –تُساعد الدراسة في تحديد التحديات الفعلية التي تواجه الدولة والمجتمع نتيجة الاعتماد المتزايد على العمالة الأجنبية، مما يمهد الطريق لوضع حلول عملية ومستدامة.

3 –تُساهم الدراسة في وضع استراتيجيات توجيهية للجهات المعنية، من خلال التوصيات العملية، لتنظيم وجود العمالة الوافدة بما يضمن تحقيق التوازن بين الحاجة الاقتصادية وحماية النسيج الاجتماعي والثقافي الليبي.

ثالثًا – أهداف الدراسة:

1 تحليل تأثير العمالة الوافدة على التركيبة السكانية والتفاعل الاجتماعي داخل المجتمع الليبي، مع التركيز على كيفية تأثر العلاقات الاجتماعية والثقافية نتيجة ازدياد العمالة الأجنبية، واستكشاف سبل تحقيق التوازن بين احتياجات السوق وخصوصية المجتمع المحلي.

2 فحص الاستراتيجيات التي يمكن أن تعتمدها الدولة لتنظيم وجود العمالة الوافدة بما يحافظ على الاستقرار الاجتماعي، ويقلل من المشكلات المرتبطة بالعمالة غير النظامية، مع ضمان استفادة الاقتصاد من هذه الفئة بصورة منظمة.

3 دراسة مدى تأثير العمالة الوافدة على فرص العمل المتاحة للمواطنين الليبيين، ودور السياسات العامة في دعم التوظيف المحلي، وتعزيز دور القوى العاملة الوطنية في مختلف القطاعات.

4 التعرّف على دور الجهات المعنية (مثل وزارة العمل، الأمن الداخلي، البلديات) في مراقبة وتنظيم العمالة الوافدة، ووضع آليات فعّالة تساهم في تقليل التحديات المرتبطة بالتداخل الثقافي والاجتماعي، وضمان اندماج العمالة ضمن أطر قانونية وإنسانية واضحة.

رابعًا – تساؤلات الدراسة:

1 كيف يؤثر تزايد العمالة الوافدة على التماسك الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع الليبي، وما السبل الممكنة لتحقيق توازن بين الفائدة الاقتصادية والمخاوف المجتمعية؟

2 ما هي الاستراتيجيات والسياسات التي يمكن أن تتبناها الدولة لتنظيم سوق العمل وضمان الاستفادة من العمالة الوافدة دون الإضرار بفرص التوظيف للمواطنين الليبيين؟

3 ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانتشار العمالة غير النظامية في ليبيا، وكيف يمكن معالجتها من خلال تنظيم قانوني ومؤسسي فعّال؟

4 ما الدور الذي يجب أن تلعبه الجهات الحكومية والأمنية لضمان اندماج العمالة الوافدة في إطار يحترم القوانين المحلية ويحافظ على استقرار المجتمع، مع الحد من الممارسات السلبية التي قد تنتج عن الفوضى في سوق العمل؟

خامسا :مفاهيم الدراسة

1-العمالة الوافدة:

تشير إلى الأفراد غير الليبيين الذين ينتقلون إلى ليبيا بهدف العمل في قطاعات مختلفة مثل البناء، الزراعة، الخدمات، والصحة تتنوع العمالة الوافدة بين الماهرة وغير الماهرة، وغالبًا ما تكون جزءًا أساسيًا في دعم الاقتصاد الوطني، خصوصًا في ظل نقص الكوادر المحلية في بعض المجالات الحيوية(1)

2-سوق العمل الليبي:

هو البيئة التي يتم فيها التقاء الطلب على الأيدي العاملة من قبل أصحاب العمل، مع العرض المتمثل في الباحثين عن عمل، سواء من الليبيين أو الوافدين يعاني سوق العمل الليبي من اختلالات بسبب ارتفاع نسب البطالة بين المواطنين، مقابل الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة، خاصة في القطاعات الخدمية واليدوية(2)

3-التوازن السكاني:

يشير إلى التوزيع المتوازن بين السكان الأصليين والوافدين داخل الدولة في حالة ليبيا، فإن تزايد عدد العمالة الوافدة قد يؤثر على هذا التوازن، مما يُثير قلقًا مجتمعيًا بشأن التأثير على الهوية الثقافية، والضغط على الخدمات، وزيادة الأعباء الأمنية.(3)

4-التأثيرات الاقتصادية للعمالة الوافدة:

تشمل مساهمة هذه العمالة في دعم الإنتاج، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتوفير الخدمات بأسعار مناسبة من ناحية أخرى، قد تؤدي إلى تقليص فرص العمل المتاحة للمواطنين، وزيادة تحويل الأموال إلى خارج البلاد، مما يؤثر على الدورة الاقتصادية المحلية(4)

5-التأثيرات الاجتماعية للعمالة الوافدة:

تتعلق بالتغيرات التي قد تحدث في المجتمع نتيجة اختلاط الثقافات والعادات، واحتمالية نشوء توتر اجتماعي في بعض المناطق، خاصة إذا كانت العمالة غير منظمة أو تقيم بطرق غير قانونية، مما يزيد من التحديات الأمنية والاجتماعية.(5)

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر، قسمت الورقة البحثية إلى المحاور الرئيسة الآتية

اولاً- كيف يؤثر تزايد العمالة الوافدة على التماسك الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع الليبي، وما السبل الممكنة لتحقيق توازن بين الفائدة الاقتصادية والمخاوف المجتمعية؟

تزايد العمالة الوافدة في ليبيا يمكن أن يؤثر بشكل ملحوظ على التماسك الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع، وهذا يمكن مناقشته من خلال عدة جوانب:

1-التأثيرات الاجتماعية:

• التنوع الثقافي: قد يؤدي تزايد العمالة الوافدة إلى تعزيز التنوع الثقافي داخل المجتمع الليبي هذا التنوع يمكن أن يُثري الحياة الثقافية والاجتماعية من خلال تبادل الخبرات والعادات، ولكن في ذات الوقت، يمكن أن يؤدي إلى التوترات الاجتماعية إذا لم يكن هناك تكامل فعال بين الثقافات المختلفة

• الاختلافات اللغوية والدينية: بما أن العمالة الوافدة تأتي من ثقافات مختلفة، فقد يظهر تحدٍ في التواصل وفهم القيم والعادات الاجتماعية، مما قد يسبب بعض العزلة الثقافية أو تباينًا في مواقف السكان المحليين تجاه الوافدين.

• التأثير على الهوية الثقافية: في حالة تزايد أعداد العمالة الوافدة بشكل غير منظم، قد يشعر بعض المواطنين الليبيين بتهديد لثقافتهم وهويتهم الوطنية، خاصة إذا تم تهميش اللغة العربية أو القيم الاجتماعية في بيئات العمل أو الحياة اليومية.

2-التأثيرات الاقتصادية:

•الدور الاقتصادي للعمالة الوافدة: تُعتبر العمالة الوافدة محركًا رئيسيًا للعديد من القطاعات الاقتصادية، خاصة في القطاعات التي تعاني من نقص في القوى العاملة المحلية مثل البناء والزراعة والخدمات تُسهم هذه العمالة في تحسين الإنتاجية وتخفيض تكاليف بعض الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن الليبي.

• فرص العمل للمواطنين: من ناحية أخرى، قد تؤثر العمالة الوافدة على فرص العمل للمواطنين الليبيين، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة في البلاد يمكن أن يتسبب وجود أعداد كبيرة من الوافدين في الضغط على سوق العمل، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة على الوظائف.

• تحويلات العمالة الوافدة: أحد الجوانب الاقتصادية المثيرة للقلق هو تحويل الأموال التي يرسلها العمال الأجانب إلى بلدانهم هذه التحويلات قد تؤثر سلبًا على الاقتصاد المحلي إذا كانت النسبة كبيرة جدًا، مما قد يؤدي إلى تراجع الموارد المالية داخل البلاد.(6)

3-سبل تحقيق التوازن بين الفائدة الاقتصادية والمخاوف المجتمعية:

• إصدار تشريعات واضحة لتنظيم العمالة الوافدة: من خلال وضع قوانين صارمة لتنظيم دخول الوافدين، والعمل على توفير برامج لتسجيلهم بشكل قانوني، وضمان حقوقهم وواجباتهم في المجتمع الليبي هذا يضمن أن يكون هناك رقابة صارمة على هذا القطاع ويمنع تفشي العمالة غير النظامية

• تشجيع العمالة الماهرة: التركيز على جذب العمالة الماهرة التي يمكن أن تساهم في تحسين جودة الإنتاج في القطاعات الحساسة مثل الصحة، التعليم، والهندسة هذا يساهم في تحسين الأداء العام للقطاعات الاقتصادية ويعزز الفائدة من العمالة الوافدة دون أن يؤثر سلبًا على التوظيف المحلي

• تعزيز اندماج العمالة الوافدة: يجب العمل على برامج توعية تهدف إلى تعزيز التفاهم الثقافي والاجتماعي بين العمالة الوافدة والمجتمع المحلي وتشمل هذه البرامج الأنشطة الاجتماعية المشتركة، تعلم اللغة العربية، وتعليم قيم وعادات المجتمع الليبي

• خلق فرص تدريب وتأهيل للمواطنين: يجب أن يكون هناك استثمار في برامج التدريب والتعليم للمواطنين الليبيين، مما يساعد في تقليل التنافس على الوظائف بين المواطنين والعمالة الوافدة بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُعطى الأولوية للمواطنين في الوظائف التي لا تتطلب مهارات خاصة.

• المراقبة الحكومية الفعالة: وضع آليات رقابية تضمن أن العمالة الوافدة تعمل في المجالات التي تحتاجها البلاد بشكل قانوني، دون الإضرار بالسكان المحليين يمكن تنفيذ ذلك من خلال وزارة العمل، والشرطة، وأجهزة الهجرة لضمان التزام الوافدين بالقوانين.

من خلال هذه السبل، يمكن تحقيق توازن بين الفوائد الاقتصادية التي تجلبها العمالة الوافدة والمخاوف المجتمعية التي قد تنشأ بسبب الزيادة غير المتوازنة لها.(7)

ثانيا :ما هي الاستراتيجيات والسياسات التي يمكن أن تتبناها الدولة لتنظيم سوق العمل وضمان الاستفادة من العمالة الوافدة دون الإضرار بفرص التوظيف للمواطنين الليبيين؟

لضمان تنظيم سوق العمل في ليبيا والاستفادة من العمالة الوافدة دون الإضرار بفرص التوظيف للمواطنين الليبيين، يجب على الدولة تبني مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات المتكاملة التي توازن بين الفوائد الاقتصادية والحفاظ على فرص العمل للمواطنين فيما يلي بعض الاستراتيجيات والسياسات التي يمكن تبنيها:

1-وضع تشريعات وقوانين واضحة لتنظيم العمالة الوافدة:

• تقنين دخول العمالة الوافدة: ينبغي وضع قوانين تحدد بوضوح شروط واستحقاقات دخول العمالة الوافدة، مع منح الأولوية للعمالة الماهرة التي تساهم في التنمية الاقتصادية كما يجب أن تكون هناك لوائح تحدد عدد العمال الوافدين وفقًا لاحتياجات سوق العمل.

• تشديد الرقابة على العمالة غير القانونية: مكافحة العمالة غير القانونية من خلال فرض قوانين صارمة وعقوبات على الشركات التي توظف عمالة غير مسجلة يمكن إنشاء قاعدة بيانات مشتركة لمتابعة وضع العمالة الوافدة في البلاد.

• تحديد القطاعات المستهدفة: يجب تحديد القطاعات التي تحتاج فعلاً إلى العمالة الوافدة، مثل البناء، والخدمات، والصحة، والزراعة، مع التأكد من أن هذه القطاعات لا تُعرض الوظائف المحلية للخطر

2-تركيز الجهود على تأهيل وتدريب المواطنين:

• استثمارات في التعليم والتدريب المهني: من الضروري تحسين البرامج التعليمية والتدريب المهني للمواطنين في المجالات التي تشهد نقصًا في العمالة المحلية تزويد الشباب الليبي بالمهارات المطلوبة في سوق العمل سيساعد في تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة.

• برامج التدريب المستمر: تخصيص برامج تدريب مستمر للعمال المحليين في مختلف القطاعات لمواكبة التطورات التكنولوجية والصناعية يمكن أن يتم التعاون مع الشركات المحلية والدولية لتوفير فرص تدريب حقيقية.

3-تحفيز الشركات لتوظيف المواطنين:

• تحفيز الشركات التي توظف مواطنين: تقديم حوافز للشركات التي تعتمد على توظيف العمالة الليبية بدلاً من العمالة الوافدة.

يمكن أن تشمل هذه الحوافز إعفاءات ضريبية أو تسهيلات في الحصول على تمويلات مصرفية أو دعم حكومي.(8)

• فرض حصص للمواطنين في الوظائف: تحديد نسبة معينة من الوظائف في بعض القطاعات يجب أن تُشغل من قبل المواطنين الليبيين، خاصة في القطاعات التي لا تتطلب مهارات خاصة.

• مراقبة الامتثال للسياسات: يجب على الحكومة وضع آليات رقابية للتأكد من أن الشركات تلتزم بسياسات توظيف المواطنين الليبيين في الوظائف المناسبة.

4-تفعيل استراتيجيات العمالة المهاجرة المؤقتة:

• العمالة الموسمية: تشجيع العمالة الوافدة في القطاعات التي تتطلب عمالة مؤقتة أو موسمية مثل الزراعة والبناء، وبالتالي تقليل الأثر على سوق العمل المحلي.

• العمالة المتخصصة: جذب العمالة المتخصصة في المجالات التي تعاني منها البلاد من نقص مهني، مثل الأطباء والمهندسين والفنيين، لتعزيز الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة.

5-تعزيز التنسيق بين القطاعات الحكومية المعنية:

• تنسيق الجهود الحكومية: يجب أن يتم التنسيق بين مختلف الوزارات مثل وزارة العمل، ووزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد لضمان تنفيذ سياسات سوق العمل بكفاءة إنشاء لجان مخصصة لدراسة احتياجات السوق من العمالة وتقييم تأثيرات العمالة الوافدة على السوق المحلي.

• إحصاءات محدثة عن العمالة: يجب أن تكون هناك قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة عن العمالة الوافدة والمواطنين العاملين في البلاد هذا يساعد في توفير رؤية واضحة لاحتياجات سوق العمل ويسهل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمالة.

6-تفعيل سياسة الهجرة المنظمة:

• شروط دخول وتصريح العمل: وضع شروط دخول خاصة بالعمالة الوافدة، وتحديد مدة عمل محددة وفقًا لاحتياجات السوق، مع ضمان أن تكون هناك مراقبة دقيقة على مدة إقامة العمالة.

• تنظيم تحويلات الأموال: إنشاء إطار قانوني لتنظيم تحويلات الأموال من العمالة الوافدة إلى بلدانهم، بحيث يتم توجيه جزء من هذه الأموال نحو تحسين الاقتصاد المحلي، من خلال فرض رسوم معتدلة على التحويلات.

7-إشراك المجتمع المحلي في سياسة العمالة الوافدة:

• حملات توعية: يجب أن تكون هناك حملات توعية لتثقيف المواطنين حول أهمية العمالة الوافدة ودورها في تعزيز الاقتصاد المحلي يمكن أن تُركز هذه الحملات على كيفية التعايش مع العمالة الوافدة دون أن يؤثر ذلك سلبًا على فرص العمل المحلية.

• تعزيز التماسك الاجتماعي: العمل على إيجاد سياسات دمج اجتماعي للعمالة الوافدة، بحيث يتفاعل الوافدون مع المجتمع المحلي بشكل إيجابي، مما يقلل من مخاوف التهديدات الثقافية والاجتماعية

8-مراجعة دور العمالة الوافدة في القطاعات الحيوية:

• أولوية القطاعات المهمة: التركيز على القطاعات التي تتطلب عمالة متخصصة أو مهنية لا يستطيع سوق العمل المحلي توفيرها وفي المقابل، يجب تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة في القطاعات التي يمكن للمواطنين القيام بها.

من خلال هذه السياسات، يمكن تحقيق توازن بين الاستفادة من العمالة الوافدة وضمان الحفاظ على فرص العمل للمواطنين الليبيين، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا

لضمان تنظيم سوق العمل في ليبيا والاستفادة من العمالة الوافدة دون الإضرار بفرص التوظيف للمواطنين الليبيين، يجب على الدولة تبني مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات المتكاملة التي توازن بين الفوائد الاقتصادية والحفاظ على فرص العمل للمواطنين فيما يلي بعض الاستراتيجيات والسياسات التي يمكن تبنيها:

1-وضع تشريعات وقوانين واضحة لتنظيم العمالة الوافدة:

• تقنين دخول العمالة الوافدة: ينبغي وضع قوانين تحدد بوضوح شروط واستحقاقات دخول العمالة الوافدة، مع منح الأولوية للعمالة الماهرة التي تساهم في التنمية الاقتصادية كما يجب أن تكون هناك لوائح تحدد عدد العمال الوافدين وفقًا لاحتياجات سوق العمل

• تشديد الرقابة على العمالة غير القانونية: مكافحة العمالة غير القانونية من خلال فرض قوانين صارمة وعقوبات على الشركات التي توظف عمالة غير مسجلة يمكن إنشاء قاعدة بيانات مشتركة لمتابعة وضع العمالة الوافدة في البلاد.

• تحديد القطاعات المستهدفة: يجب تحديد القطاعات التي تحتاج فعلاً إلى العمالة الوافدة، مثل البناء، والخدمات، والصحة، والزراعة، مع التأكد من أن هذه القطاعات لا تُعرض الوظائف المحلية للخطر

2-تركيز الجهود على تأهيل وتدريب المواطنين:

• استثمارات في التعليم والتدريب المهني: من الضروري تحسين البرامج التعليمية والتدريب المهني للمواطنين في المجالات التي تشهد نقصًا في العمالة المحلية تزويد الشباب الليبي بالمهارات المطلوبة في سوق العمل سيساعد في تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة.

• برامج التدريب المستمر: تخصيص برامج تدريب مستمر للعمال المحليين في مختلف القطاعات لمواكبة التطورات التكنولوجية والصناعية يمكن أن يتم التعاون مع الشركات المحلية والدولية لتوفير فرص تدريب حقيقية.

3-تحفيز الشركات لتوظيف المواطنين:

• تحفيز الشركات التي توظف مواطنين: تقديم حوافز للشركات التي تعتمد على توظيف العمالة الليبية بدلاً من العمالة الوافدة يمكن أن تشمل هذه الحوافز إعفاءات ضريبية أو تسهيلات في الحصول على تمويلات مصرفية أو دعم حكومي.(9)

• فرض حصص للمواطنين في الوظائف: تحديد نسبة معينة من الوظائف في بعض القطاعات يجب أن تُشغل من قبل المواطنين الليبيين، خاصة في القطاعات التي لا تتطلب مهارات خاصة.

• مراقبة الامتثال للسياسات: يجب على الحكومة وضع آليات رقابية للتأكد من أن الشركات تلتزم بسياسات توظيف المواطنين الليبيين في الوظائف المناسبة.

4-تفعيل استراتيجيات العمالة المهاجرة المؤقتة:

• العمالة الموسمية: تشجيع العمالة الوافدة في القطاعات التي تتطلب عمالة مؤقتة أو موسمية مثل الزراعة والبناء، وبالتالي تقليل الأثر على سوق العمل المحلي.

• العمالة المتخصصة: جذب العمالة المتخصصة في المجالات التي تعاني منها البلاد من نقص مهني، مثل الأطباء والمهندسين والفنيين، لتعزيز الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة.

5-تعزيز التنسيق بين القطاعات الحكومية المعنية:

• تنسيق الجهود الحكومية: يجب أن يتم التنسيق بين مختلف الوزارات مثل وزارة العمل، ووزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد لضمان تنفيذ سياسات سوق العمل بكفاءة إنشاء لجان مخصصة لدراسة احتياجات السوق من العمالة وتقييم تأثيرات العمالة الوافدة على السوق المحلي

• إحصاءات محدثة عن العمالة: يجب أن تكون هناك قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة عن العمالة الوافدة والمواطنين العاملين في البلاد هذا يساعد في توفير رؤية واضحة لاحتياجات سوق العمل ويسهل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمالة

6-تفعيل سياسة الهجرة المنظمة:

• شروط دخول وتصريح العمل: وضع شروط دخول خاصة بالعمالة الوافدة، وتحديد مدة عمل محددة وفقًا لاحتياجات السوق، مع ضمان أن تكون هناك مراقبة دقيقة على مدة إقامة العمالة

• تنظيم تحويلات الأموال: إنشاء إطار قانوني لتنظيم تحويلات الأموال من العمالة الوافدة إلى بلدانهم، بحيث يتم توجيه جزء من هذه الأموال نحو تحسين الاقتصاد المحلي، من خلال فرض رسوم معتدلة على التحويلات.

7-إشراك المجتمع المحلي في سياسة العمالة الوافدة:

• حملات توعية: يجب أن تكون هناك حملات توعية لتثقيف المواطنين حول أهمية العمالة الوافدة ودورها في تعزيز الاقتصاد المحلي يمكن أن تُركز هذه الحملات على كيفية التعايش مع العمالة الوافدة دون أن يؤثر ذلك سلبًا على فرص العمل المحلية.

• تعزيز التماسك الاجتماعي: العمل على إيجاد سياسات دمج اجتماعي للعمالة الوافدة، بحيث يتفاعل الوافدون مع المجتمع المحلي بشكل إيجابي، مما يقلل من مخاوف التهديدات الثقافية والاجتماعية.

8-**مراجعة دور العمالة الوافدة في القطاعات الحيوية:**

• أولوية القطاعات المهمة: التركيز على القطاعات التي تتطلب عمالة متخصصة أو مهنية لا يستطيع سوق العمل المحلي توفيرها وفي المقابل، يجب تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة في القطاعات التي يمكن للمواطنين القيام بها.(10)

من خلال هذه السياسات، يمكن تحقيق توازن بين الاستفادة من العمالة الوافدة وضمان الحفاظ على فرص العمل للمواطنين الليبيين، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا

ثالثا-ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانتشار العمالة غير النظامية في ليبيا، وكيف يمكن معالجتها من خلال تنظيم قانوني ومؤسسي فعّال؟

انتشار العمالة غير النظامية في ليبيا له العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على المجتمع بشكل عام فيما يلي استعراض لتلك الآثار وكيفية معالجتها من خلال تنظيم قانوني ومؤسسي فعّال:

الآثار الاقتصادية للعمالة غير النظامية:

1 -التهرب الضريبي:

• العمالة غير النظامية لا تخضع للضرائب أو التأمينات الاجتماعية، مما يؤدي إلى خسارة إيرادات مالية مهمة لخزينة الدولة هذا يُقيد قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية

2 -تشويه سوق العمل:

• العمالة غير النظامية تخلق منافسة غير عادلة في سوق العمل، حيث يُقدّم العمال غير النظاميين خدمات بأسعار منخفضة، مما يضر بالعمالة المحلية ويزيد من معدلات البطالة هذا يضر بالاقتصاد المحلي ويقلل من فرص العمل للمواطنين الليبيين.

3 -ضعف الإنتاجية والمنافسة:

• العمالة غير النظامية غالبًا ما تكون غير مدربة أو غير مؤهلة بشكل كافٍ، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية كما أن غياب معايير العمل يمكن أن يساهم في انخفاض الجودة، ما يؤثر في قدرة الشركات المحلية على المنافسة في السوق

4 -ارتفاع التكلفة الاجتماعية:

• العمالة غير النظامية، لعدم خضوعها لأنظمة الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، تزيد من الأعباء على الحكومة في توفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية التي قد تستفيد منها هذه الفئة من العمال

الآثار الاجتماعية للعمالة غير النظامية:

1 -الضغط على البنية التحتية الاجتماعية:

• زيادة عدد العمال غير النظاميين تؤدي إلى الضغط على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والإسكان هؤلاء العمال غالبًا ما لا يساهمون في توفير التمويل اللازم لهذه الخدمات من خلال النظام الضريبي

2- التأثير على التماسك الاجتماعي:

• انتشار العمالة غير النظامية قد يؤدي إلى خلق تباين اجتماعي بين المواطنين والوافدين غير النظاميين، مما قد يؤدي إلى التوترات الاجتماعية وزيادة معدلات الجريمة في بعض الحالات، خاصة إذا كانت العمالة غير النظامية تساهم في خلق بيئة من البطالة والفقر

3- تأثيرات على حقوق العمال:

• العمال غير النظاميين لا يحصلون عادة على حقوقهم القانونية مثل الأجور العادلة أو التأمينات الاجتماعية، مما يعرضهم للاستغلال من قبل أصحاب العمل هذا يفاقم الظروف المعيشية لهم ويؤدي إلى عدم استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي

كيفية معالجة العمالة غير النظامية من خلال تنظيم قانوني ومؤسسي:

1- إصدار قوانين تنظيمية صارمة:

• يجب على الدولة إصدار قوانين تحدد بوضوح شروط توظيف العمالة الوافدة، وتضع معايير واضحة لتنظيم دخول وخروج العمالة، مع تشديد العقوبات على توظيف العمالة غير النظامية يمكن أيضًا إصدار قوانين تُلزم أصحاب العمل بتوثيق عقود العمل وتسجيل العمال في نظام التأمينات الاجتماعية.

2- تسوية وضع العمالة غير النظامية:

• تقديم برامج تسوية الوضع للعمالة غير النظامية بحيث يمكن لهم تسجيل أنفسهم بشكل قانوني ودفع الرسوم المستحقة، مع تقديم حوافز لتشجيع العمال على الحصول على تصاريح عمل قانونية هذه السياسة يمكن أن تساهم في تقليل حجم العمالة غير النظامية على المدى الطويل.

3 **-تعزيز نظام المراقبة والتفتيش:**

• يجب تعزيز آليات الرقابة والتفتيش على الشركات والمشاريع لضمان عدم توظيف العمالة غير النظامية يمكن تحقيق ذلك من خلال تفعيل دور وزارة العمل والجهات الحكومية المعنية بمراقبة سوق العمل.

4 -تقديم حوافز للشركات التي توظف العمالة النظامية:

• يمكن تقديم حوافز ضريبية أو مالية للشركات التي تلتزم بتوظيف العمالة النظامية والامتثال للقوانين المحلية المتعلقة بالعمالة هذا سيشجع أصحاب الأعمال على تجنب توظيف العمالة غير النظامية.

5 -تنظيم تدريب وإعادة تأهيل العمالة:

• من الضروري توفير برامج تدريبية وإعادة تأهيل للعمال غير النظاميين لكي يصبحوا قادرين على العمل في المجالات التي تحتاجها السوق بشكل قانوني، مع التركيز على تأهيلهم للحصول على مهارات تناسب احتياجات السوق المحلية.

6- تحسين التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص:

• يجب أن تكون هناك شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص في توفير فرص عمل للمواطنين الليبيين، وتنظيم سوق العمل بشكل يسمح بمشاركة فعّالة من جميع الأطراف في توفير فرص العمل وتحسين الظروف الاقتصادية.

7 -حملات توعية:

• تنظيم حملات توعية للمواطنين وأصحاب الأعمال حول مخاطر العمالة غير النظامية وكيفية تأثيرها على الاقتصاد والمجتمع كما يجب توعية العمال غير النظاميين حول حقوقهم وواجباتهم في حال تقدموا للحصول على تصاريح عمل قانونية.(11)

رابعا-ما الدور الذي يجب أن تلعبه الجهات الحكومية والأمنية لضمان اندماج العمالة الوافدة في إطار يحترم القوانين المحلية ويحافظ على استقرار المجتمع، مع الحد من الممارسات السلبية التي قد تنتج عن الفوضى في سوق العمل؟

دور الجهات الحكومية والأمنية في ضمان اندماج العمالة الوافدة في إطار يحترم القوانين المحلية ويحافظ على استقرار المجتمع يتطلب اتخاذ سلسلة من الإجراءات المتكاملة التي تركز على تنظيم سوق العمل، حماية الحقوق القانونية، والتقليل من الممارسات السلبية إليك بعض من الأدوار الأساسية التي يجب أن تلعبها الجهات الحكومية والأمنية:

1-تنظيم سوق العمل وضبطه:

• تفعيل التشريعات والقوانين: يجب على الحكومة إصدار وتطبيق قوانين صارمة تنظم دخول وخروج العمالة الوافدة، وتحديد القطاعات التي تحتاج إليها كما يجب فرض ضوابط على أصحاب العمل لضمان التزامهم بتوظيف العمالة الوافدة وفقًا للقوانين المعمول بها، مما يمنع التسرب غير القانوني في سوق العمل

• تشديد العقوبات على المخالفات: ينبغي على الجهات الأمنية تطبيق عقوبات رادعة ضد المخالفين من أصحاب العمل الذين يوظفون عمالة غير نظامية أو يسيئون معاملة العمالة الوافدة، مع فرض عقوبات أيضًا على العمال غير المسجلين.

2-ضمان الحقوق القانونية للعمالة الوافدة:

• توفير تصاريح عمل قانونية: على الجهات الحكومية تخصيص آلية بسيطة وفعّالة لتقديم تصاريح العمل للعمالة الوافدة، وضمان أنها تستوفي كافة المعايير القانونية التي تضمن حقوقهم في العمل والإقامة.

• حماية الحقوق الاجتماعية: يجب أن تضمن الحكومة للعمال الوافدين حقوقهم في التأمين الاجتماعي والصحي، بما يتماشى مع القوانين المحلية، مما يساعد على توفير بيئة عمل آمنة ويحسن جودة حياة هؤلاء العمال.

3-التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية:

• التعاون بين وزارتي العمل والداخلية: يجب أن تعمل وزارة العمل مع وزارة الداخلية لضمان الالتزام بالقوانين المتعلقة بالعمالة الوافدة يمكن أن تشمل هذه الجهود التنسيق مع المؤسسات الأمنية لمكافحة العمل غير النظامي أو التهريب البشري.

• تشكيل لجنة متابعة: يجب تشكيل لجان تتضمن ممثلين من وزارات متعددة (العمل، الداخلية، الصحة، وغيرها) لمتابعة حالة العمالة الوافدة وضمان أنهم يعملون في إطار قانوني ويحترمون القوانين المحلية.(12)

4-تعزيز برامج التوعية:

• التوعية بالقوانين المحلية: يجب أن تساهم الجهات الحكومية في تنظيم حملات توعية للعمال الوافدين حول القوانين المحلية المتعلقة بالعمل والإقامة في البلاد هذه الحملات تساعد على توجيه العمال الوافدين نحو الامتثال للقوانين وتجنب المخالفات

• توعية أصحاب العمل: يجب على الجهات الحكومية توعية أصحاب الأعمال بشأن المخاطر المرتبطة بتوظيف العمالة غير النظامية، وكيف يمكن أن تؤثر هذه الممارسات السلبية على استقرار السوق المحلي وحقوق العمال.

5-تطوير نظام مراقبة فعّال:

• إنشاء قواعد بيانات موثوقة: يجب أن تعمل الجهات الحكومية على إنشاء قواعد بيانات إلكترونية لتسجيل العمالة الوافدة وأماكن عملهم يمكن لهذه البيانات أن تساعد في تنظيم السوق بشكل أفضل ومراقبة وجود العمالة في المواقع المحددة، مما يسهل متابعة أعدادهم وأماكن وجودهم.

• تفعيل الرقابة والتفتيش: يتعين على الأجهزة الأمنية والرقابية تكثيف الزيارات التفتيشية للمؤسسات والشركات للتحقق من الالتزام بالقوانين وتوظيف العمالة وفقًا للأنظمة هذه الرقابة تمنع التوظيف غير القانوني وتقلل من فرص استغلال العمال.

6-توفير برامج تدريبية واندماج اجتماعي:

• إعداد برامج تدريبية للعمالة الوافدة: من المهم أن تقدم الحكومة برامج تدريبية تهدف إلى تحسين مهارات العمالة الوافدة، مما يساعد في تحسين أدائهم المهني ويسهم في دمجهم بشكل إيجابي في سوق العمل الليبي.

• برامج الاندماج الاجتماعي: يجب أن تشجع الحكومة على برامج تهدف إلى دمج العمالة الوافدة في المجتمع المحلي بطريقة ثقافية واجتماعية هذه البرامج قد تشمل تعليم اللغة العربية وتقديم ورش عمل تهدف إلى تعريف العمال بحقوقهم والتفاعل مع المجتمع.

7-التعاون مع المنظمات الدولية:

• التعاون مع المنظمات الدولية: يجب على الحكومة التعاون مع المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للهجرة لتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بحماية العمالة الوافدة هذه المنظمات يمكن أن تقدم الخبرات اللازمة لتنظيم سوق العمل وتحسين ظروف العمل للمهاجرين.

8-مواجهة الفوضى في سوق العمل:

• إنشاء قاعدة بيانات حصرية للعمالة الوافدة: يجب على الحكومة تحديد وتوثيق العمالة الوافدة المتواجدة في البلاد وتسجيلها رسميًا لضمان عدم حدوث فوضى في سوق العمل وهذا يساهم في منع توظيف عمالة غير قانونية.

• مراجعة دورية لآليات العمل: يتعين مراجعة وتحديث آليات العمل الخاصة بتنظيم العمالة الوافدة بشكل دوري لضمان تلبيتها لمتطلبات السوق المحلي.(13)

ملخص النتائج:

1- أظهرت نتائج الدراسة أن العمالة الوافدة تمثل عنصرًا حيويًا في الاقتصاد الليبي، حيث تساهم في تلبية احتياجات السوق من العمالة الماهرة وغير الماهرة في العديد من القطاعات مثل البناء، الزراعة، والنفط كما تبين أن العمالة الوافدة تسهم في تعزيز القدرة الإنتاجية وتلبية الطلبات المتزايدة في بعض الصناعات التي تعاني من نقص الأيدي العاملة المحلية.

2 -أكدت الدراسة أن تزايد العمالة الوافدة في ليبيا يثير العديد من المخاوف المجتمعية والاقتصادية فقد تبين أن هذا التزايد يؤدي إلى زيادة الضغوط على سوق العمل المحلي، مما يعزز البطالة بين الشباب الليبي كما أن وجود العمالة الوافدة قد يؤدي إلى تدهور الظروف الاجتماعية للمواطنين، من حيث زيادة المنافسة على الوظائف والخدمات العامة مثل التعليم والصحة.

3 -بينت النتائج أن تزايد العمالة الوافدة قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على النسيج الاجتماعي في ليبيا، حيث يعزز الانعزال الثقافي والاجتماعي بين العمالة الوافدة والمجتمع المحلي كما أظهرت الدراسة أن هذا التزايد قد يعمق التفاوت الاجتماعي بين المواطنين والعمالة الأجنبية ويؤدي إلى تنامي الشعور بالتمييز الاجتماعي من بعض فئات المجتمع.

4 -أكدت الدراسة أن غياب التشريعات والتنظيمات المناسبة الخاصة بالعمالة الوافدة يعد من أبرز التحديات التي تواجه ليبيا فقد أظهرت النتائج أن غياب الرقابة القانونية يساهم في استغلال بعض العمالة في سوق العمل غير الرسمي، مما يهدد حقوقهم ويمثل عبئًا إضافيًا على البنية التحتية.

التوصيات:

1 -تعزيز الحوار بين الحكومة والمجتمع المحلي:

من المهم أن تعمل الدولة على فتح قنوات تواصل فعّالة بين الحكومة والمجتمع المحلي، لتوضيح دور العمالة الوافدة في دعم الاقتصاد الليبي.

هذا سيسهم في تخفيف المخاوف الاجتماعية ورفع الوعي حول أهمية وجود هذه الفئة في سوق العمل

2 -إعداد برامج تدريبية للمواطنين:

يجب أن تعمل الحكومة والمؤسسات التعليمية على تطوير برامج تدريبية تستهدف المواطنين الليبيين، بهدف تزويدهم بالمهارات اللازمة للمنافسة في سوق العمل هذه الخطوة ستساهم في تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة وتعزيز فرص العمل للمواطنين.

3 -تعليم القيم الاجتماعية التي تدعم التعايش:

من الضروري أن تقوم الدولة بتعزيز القيم الاجتماعية مثل الاحترام والتسامح بين المواطنين والعمالة الوافدة ذلك يساعد على خلق بيئة صحية تسهم في التفاعل الإيجابي بين الجميع، وتقلل من أي توترات قد تنشأ بسبب الاختلافات الثقافية.

4 –وضع إطار قانوني لتنظيم العمل الوافد:

يجب أن تكون هناك قوانين واضحة تنظم عمل العمالة الوافدة في ليبيا، مع التأكيد على حقوقهم وظروف عملهم هذا سيسهم في تقليل الاستغلال وضمان استفادة الدولة من هذه العمالة دون المساس بحقوق المواطنين.

5 –مراقبة وموازنة سوق العمل:

من المهم أن تقوم الدولة بمتابعة سوق العمل بشكل دوري، لضمان أن العمالة الوافدة لا تؤثر على فرص العمل للمواطنين يجب تحديد أطر لتوظيف العمالة الوافدة بما يتماشى مع احتياجات السوق دون الإضرار بالتوظيف المحلي.

6 –تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التدريب:

ينبغي تشجيع الحكومة للقطاع الخاص على استثمار المزيد من الأموال في تدريب المواطنين على المهارات المطلوبة في سوق العمل هذا سيساعد على رفع الكفاءة التنافسية للمواطنين في مواجهة العمالة الوافدة.

7 –برامج للتكامل الاجتماعي للعمالة الوافدة:

من الأهمية أن توفر الدولة برامج خاصة لدمج العمالة الوافدة في المجتمع الليبي بشكل تدريجي هذه البرامج ستسهم في تعزيز التفاهم المتبادل وتخفيف المخاوف الاجتماعية، مما يسهل التفاعل السليم بين الجميع.

8 –ضمان حقوق العمالة الوافدة:

يجب أن تضمن الدولة حماية حقوق العمالة الوافدة من خلال فرض قوانين صارمة تضمن لهم ظروف عمل عادلة توفير هذه الحماية يسهم في استقرار سوق العمل وتقليل التوترات الاجتماعية.

9– إيجاد حلول للعمالة غير النظامية:

يجب أن تتخذ الدولة خطوات فورية لتنظيم وضع العمالة غير النظامية، مثل توفير فرص لتسوية أوضاعهم القانونية بما يتماشى مع الأنظمة المحلية، وتحديد شروط واضحة لممارستهم للعمل.

10 –رفع الوعي حول الفوائد الاقتصادية للعمالة الوافدة:

من الضروري أن تعمل الدولة على زيادة الوعي العام بفوائد وجود العمالة الوافدة في الاقتصاد الليبي توضيح كيف تساهم العمالة الوافدة في دعم قطاعات مثل البناء والخدمات سيزيد من تقبل المجتمع لها ويقلل من مخاوفه.

هوامش:

1 –أحمد محمد الصادق، العمالة الوافدة في ليبيا: الضرورة الاقتصادية والمخاوف المجتمعية، ط (1)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2022م، ص 45.

2 –مريم علي السعيد، مساهمة العمالة الوافدة في الاقتصاد الليبي: بين الفوائد والمخاطر، ط (2)، دار النشر العلمي، طرابلس، ليبيا، 2023م، ص 58.

3 –حسين عبد الله الفطيسي، العمالة الوافدة وتحديات سوق العمل في ليبيا، ط (1)، دار العلوم للنشر والتوزيع، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021م، ص 77.

4 –يوسف محمد الحميدي، التغيرات الاجتماعية الناتجة عن العمالة الوافدة في ليبيا، ط (1)، دار الكتاب الجامعي، بيروت، لبنان، 2020م، ص 33.

5 –رقية عبد الفتاح الشمري، دور العمالة الوافدة في تحسين الاقتصاد الوطني الليبي: دراسة تحليلية، ط (1)، دار المعرفة للنشر، الرياض، السعودية، 2022م، ص 120.

6 –سارة عبد الله الزغبي، التحديات المجتمعية المترتبة على تزايد العمالة الوافدة في ليبيا، ط (1)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2023م، ص 99.

7 –محمد عبد الرحمن المغربي، التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع الليبي، ط (1)، دار النور للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2021م، ص 88.

8 –عائشة محمد الهاشمي، مستقبل العمالة الوافدة في ليبيا: بين الاحتياجات الاقتصادية والمخاوف المجتمعية، ط (2)، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2020م، ص 45.

9 –فاطمة عبد العزيز الشارف، العمالة الوافدة وأثرها على سوق العمل الليبي، ط (1)، المجلة الاقتصادية للدراسات العليا، ليبيا، 2021م، ص 67.

10 –حسن مصطفى الأمين، دور العمالة الوافدة في تنمية الاقتصاد الليبي: دراسة ميدانية، ط (1)، دار النشر الجامعي، تونس، 2022م، ص 110.

11 –سعاد علي السويح، أثر العمالة الوافدة على النظام الاجتماعي في ليبيا، ط (1)، دار النشر العربي، القاهرة، 2021م، ص 52.

12 –عادل حسين التميمي، التأثيرات الاقتصادية للعمالة الوافدة في ليبيا، ط (2)، دار النشر العلمي، بيروت، 2023م، ص 89.

13– سامي عبد الله أبو عبد الله، العمالة الوافدة في ليبيا بين الضرورة الاقتصادية والمخاوف المجتمعية، ط (1)، دار الفكر للنشر، طرابلس، 2022م، ص 115.